بسم الله الرحمن الرحيم

MONA MAGHRABY

شبكة المعلومات الجامعية

التوثيق الالكتروني والميكروفيلم

MONA MAGHRABY

شبكة المعلومات الجامعية

التوثيق الإلكتروني والميكروفيلم

جامعة عين شمس

التوثيق الإلكتروني والميكروفيلم

قسم

نقسم بالله العظيم أن المادة التي تم توثيقها وتسجيلها
علي هذه الأقراص المدمجة قد أعدت دون أية تغيرات

يجب أن

تحفظ هذه الأقراص المدمجة بعيدا عن الغبار

MONA MAGHRABY

إطار مقترح لتفعيل دور الحوكمة البيئية فى تحسين أداء المؤسسات الحكومية

(دراسة تطبيقية على جامعة عين شمس)

رسالة مقدمة من الطالب

سامح حسن عبد العال الحفناوي

بكالوريوس تجارة (محاسبة) ــ كلية التجارة ــ جامعة عين شمس ــ ٢٠١٢

لاستكمال متطلبات الحصول علي درجة الماجستير

في العلوم البيئية

قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية

معهد الدراسات والبحوث البيئية

جامعة عين شمس

٢٠٢٠

صفحة الموافقة على الرسالة

إطار مقترح لتفعيل دور الحوكمة البيئية فى تحسين أداء المؤسسات الحكومية

(دراسة تطبيقية على جامعة عين شمس)

رسالة مقدمة من الطالب

سامح حسن عبد العال الحفناوي

بكالوريوس تجارة (محاسبة) ــ كلية التجارة ــ جامعة عين شمس ــ ٢٠١٢

لاستكمال متطلبات الحصول علي درجة الماجستير

في العلوم البيئية

قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية

وقد تمت مناقشة الرسالة والموافقة عليها:

اللجنة: التوقيع

١- ا.د/محمد عبد العزيز خليفة

أستاذ المحاسبة والمراجعة ــ كلية التجارة

جامعة عين شمس

٢- د./وائل عمران علي

أستاذ إدارة الأعمال المساعدووكيل المعهد العالي للعلوم الإدارية والتجارة الخارجية

أكاديمية القاهرة الجديدة

٣- د./خالد حسين أحمد

أستاذ المحاسبة والمراجعة المساعد ــ كلية التجارة ــ جامعة عين شمس

٢٠٢٠

إطار مقترح لتفعيل دور الحوكمة البيئية فى تحسين أداء المؤسسات الحكومية

(دراسة تطبيقية على جامعة عين شمس)

رسالة مقدمة من الطالب

سامح حسن عبد العال الحفناوي

بكالوريوس تجارة (محاسبة) ــ كلية التجارة ــ جامعة عين شمس ــ ٢٠١٢

لاستكمال متطلبات الحصول علي درجة الماجستير

في العلوم البيئية

قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية

تحت إشراف :-

١- د./خالد حسين أحمد

أستاذ مساعد بقسم المحاسبة والمراجعة ــ كلية التجارة

جامعة عين شمس

٢- د./صلاح حسن على سلام

مدرس إدارة الاعمال ــ كلية التجارة

جامعة عين شمس

ختم الإجازة :

أجيزت الرسالة بتاريخ / /٢٠٢٠

موافقة مجلس المعهد / /٢٠٢٠ موافقة مجلس الجامعة / /٢٠٢٠

سورة البقرة الآية: ٣٢

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، ووفقني إلى تحقيق حلمى في استكمال رسالتى، وأشكر الله عز وجل أن سهل لي كل أمر عسير، (اللهم لا سهل إلا ما جعلته سهلا، وأنت إن شئت جعلت الحزنَ سهلا).

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

يتقدم الباحث بخالص الشكر والتقدير إلى:

الأستاذ الدكتور / خالد حسين احمد

أستاذ المحاسبة والمراجعة المساعد - كلية التجارة - جامعة عين شمس

لقبول سيادته الإشراف على الرسالة، أشكره على ما قدمه وبذله من جهد وعمل، وتوجيه وإرشاد، وعلى علمه الغزير الذي أفدت منه كثيرا، فلقد كان له عظيم الأثر في إنهاء هذا البحث بهذا الشكل العلمي الحالي، وما أظهره من حسن تعاون، ورقي في التعامل طوال فترة إشرافه على الرسالة، فللباحث الشرف أن يوضع اسم سيادته على رسالته، ولسيادته كل الشكر والعرفان بالجميل.

كما يتقدم الباحث بالشكر والتقدير إلى:

الدكتــور / صلاح حسن سلام

مدرس إدارة الأعمال - كلية التجارة - جامعة عين شمس

لقبول سيادته الاشتراك في الإشراف على الرسالة، ولدوره الكبير في متابعة الباحث، ودعمه بالأفكار، وذلك من خلال الآراء التي استفاد منها الباحث كثيراً، فللباحث الشرف أن يوضع اسم سيادته على رسالته.

كما يتقدم الباحث بالشكر والتقدير إلى :

الأستاذ الدكتور / محمد عبد العزيز خليفه

أستاذ المحاسبة والمراجعة – كلية التجارة - جامعة عين شمس

وعميد المعهد العالي للدراسات التعاونية والإدارية

لتفضل سيادته بالتكرم بقبوله رئاسة لجنة المناقشة والحكم على الرسالة رغم كثرة أعباء سيادته، ولعطائه الفياض والمستمر للباحثين، وللباحث الشرف أن يوضع اسم سيادته على رئاسة لجنة المناقشة والحكم على الرسالة.

كما يتقدم الباحث بالشكر والتقدير إلى:

الدكتور / وائل عمران علي

أستاذ إدارة الأعمال المساعد–ووكيل المعهد العالي لعلوم الحاسبات ونظم المعلومات

لتفضله بالتكرم في المشاركة في لجنة المناقشة والحكم على الرسالة، وللباحث الشرف أن يوضع اسم سيادته عضوا في لجنة المناقشة والحكم على الرسالة، فلسيادته كل الشكر والعرفان بالجميل.

كما يتقدم الباحث بعظيم الشكر والتقدير:

إلى جميع أعضاء هيئة التدريس، وجميع العاملين بجامعة عين شمس، ولكل من ساهم أو قدم للباحث نصحاً، أو توجيهاً، أو دعماً، وكان سببا في إنهاء رسالة الماجستير بنجاح.

فجزاكم الله خيرا، ووفقنا الله وإياكم إلى ما فيه خير لي ولكم.

إهداء

بسم الله، والحمد لله، والصلاة والسلام على أفضل خلق الله محمد صلى الله عليه وسلم، أما بعد:

أهدي ثمرة هذه الدراسة إلى روح أغلى وأعز من فقدتهم في حياتي أمي وأبي وأخي.

وهم من تمنيت وجودهم معي وبجواري في مثل هذه اللحظات، ودوماً ودائما ما أشتاق إلى رؤيتهم ولو في أحلامي، وأسأل الله العلي العظيم أن يجمعني بهم في الفردوس الأعلى مع النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقا.

وإلى روح من علمني العطاء بدون انتظار مقابل أخي رحمة الله عليك.

وإلى إخواتي، والله أسأل أن يحفظهم لي من كل مكروه.

وإلى زوجتي الحبيبة الغالية التي كانت وما تزال دوماً سنداً لي.

وإلى أبنائي قرة عيني، وفلذة كبدي، رويدا وسامي وسلمى ورؤى، وأسأل الله العلي العظيم أن يحفظكم بحفظه الذي لا يرام، ويكلؤكم بعينه التي لا تنام.

وإلى أصدقائي في العمل بجامعة عين شمس، وهم نعم الأخوة والزملاء.

وإلى كل من ساعدني وساندني في محن الحياة.

المستخلص

لقد تطرق البحث إلى موضوع حوكمة الجامعات في ظل تزايد الاهتمام بحوكمة الجامعات مع نهاية القرن الماضي وبداية القرن الحالي على المستوى العالمي والمحلي، كما حاول البحث إبراز دور حوكمة الجامعات في تحقيق قدر كبير من الشفافية والعدالة في محاولة لمساعدة إدارة الجامعة في القيام بدورها الرئيسي في مواجهة التحديات التي تواجهها.

ويزداد أهمية هذا الموضوع نظراً لأهمية دور التعليم العالي في قيادة قاطرة التنمية الاقتصادية، وتطوير مجالات الأعمال، وتحقيق الريادة من خلال الابتكار، كما أن مؤسسات التعليم العالي –كمستفيدين من الأموال العامة للدولة– تواجه ضغوط جديدة لتكون أكثر فاعلية واستجابة لمتطلبات المجتمع وسوق العمل؛ مما يحتم التوجه نحو مزيد من الشفافية والمساءلة العامة على وضع يواكب التحرك نحو مزيد من الاستقلالية، وضمان أن تتم إدارة أنظمة التعليم بكفاءة وفاعلية.

وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي للوصول إلى نتائج الدراسة، وكانت أداة الدراسة عبارة عن استبانة طبقت على عينة الدراسة، ووزعت على (٢٠٣) فرد من مجتمع الدراسة: (أعضاء هيئة التدريس، وإداريين، وطلاب)، وقد تم استخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS لتحليل البيانات وتفسيرها.

الملخص

المقدمة

لقد ظهر مفهوم حوكمة الجامعات في نهاية القرن العشرين ومع بداية القرن الواحد والعشرين؛ ليعبر عن الأزمة الحقيقية التي تمر بها المؤسسات الجامعية وبدائل الحلول المقترحة لها، تلك الأزمة التي تتمثل في وجود كيانات جامعية وضعتها السلطة التنفيذية فوق الطلاب وأعضاء هيئة التدريس، لتكون مهمتها اتخاذ القرارات المتعلقة بشئون هؤلاء، دون أن يكون لأي منهما: (أعضاء هيئة التدريس، والطلاب) حق مناقشة هذه القرارات أو الاعتراض عليها. وهو ما يؤدي إلى استمرار العزوف عن المشاركة في الحياة العامة سواء داخل الجامعة أو خارجها.

كما يقلل من تطور الجامعة بوصفها المؤسسة الأكاديمية التي يجب أن تعيد صياغة التوجهات الثقافية والعرفية والعلمية للمجتمع، نظراً لوضع القرار في يد طرف واحد من أطراف المؤسسة الجامعية، ووضع باقي الأطراف من الطلاب وأعضاء هيئة التدريس في وضع المتلقي لهذه القرارات والملتزم بتنفيذها دون مناقشة، فعلى سبيل المثال: تؤخذ القرارات المتعلقة بالمناهج التعليمية دون أن يكون للطلاب حق المشاركة في صياغة خطط هذه المناهج والهدف منها، وكذلك الاتحادات والأسر الطلابية باعتبارها كيانات الهدف منها تدريب الطلاب على المشاركة في الحياة العامة وتعزيز قيم الديمقراطية واحترام الآخرين، فوفقا لتصريحات وزير التعليم العالي في مصر من أن إقبال الطلاب على انتخابات اتحاد الطلاب عام ٢٠١٨ لم تتجاوز ٧%، والسبب في هذا العزوف هو عدم تعبير هذه الكيانات عن الطلاب بشكل حقيقي.

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في عدم وجود الأساليب المناسبة والفعالة لتنفيذ الخطط والأهداف، وتحديد المسئوليات، وضبط العلاقات بين الأطراف التي تؤثر في أداء الجامعات، وضعف البنية الأساسية للجامعات لمواجهة الزيادة المتوقعة في أعداد الطلاب.

وكذلك وجود ضعف في مستويات الإفصاح والشفافية، وضعف أنظمة وآليات الرقابة والإشراف على الأنشطة الجامعية، الأمر الذي يظهر في قلة العناصر البشرية المدربة والكفء.

وكذلك عدم وجود تناسب بين أعداد أعضاء هيئة التدريس وأعداد الطلاب خاصة في الكليات النظرية، بينما تتفاقم أعداد أعضاء هيئة التدريس في بعض الكليات العملية.

أهمية البحث

لقد استمد هذا البحث أهميته من تناوله لأبعاد الحوكمة في الجامعات؛ لما لها من أهمية في مجال إعداد الكوادر البشرية والفكرية التي يكون لها دور السبق في دعم أهداف الخطة الاقتصادية والاجتماعية للدولة. حيث إنه لا ترقى الشعوب إلا برقي العناصر البشرية بها، وارتفاع المستوى التعليمي والثقافي لأفراد مجتمعها، وكذلك ضعف المخرجات في الجامعات المصرية تشير إلى الحاجة إلى تطبيق الحوكمة الجامعية؛ مما يتوجب انتباة الأجهزة الرقابية والتنفيذية لتعاظم دور الجامعات في مجال تحقيق أهداف الخطة التي تؤدي في النهاية إلى زيادة ونمو الناتج المحلي الإجمالي.

أهداف البحث

١. التعرف على مدى تأثير تفعيل الحوكمة في الجامعات على تحسين أدائها.
٢. استنتاج تأثير المشكلات البيئية على جودة أداء الجامعات.
٣. دراسة العلاقة بين آليات حوكمة الجامعات ومنظومة الرقابة على أدائها.
٤. دراسة مدى مساهمة الحوكمة البيئية فى ضمان الجودة بقطاع التعليم العالي.

.فروض البحث

الفرض الأول:

توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين تفعيل الحوكمة البيئية في الجامعات وتحسين أداء تلك الجامعات.

الفرض الثاني:

توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين تطبيق المؤسسات الجامعية مبادئ الحوكمة وضمان جودة التعليم العالي.

الفرض الثالث:

توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين آليات الحوكمة البئية والرقابة على أداء الجامعات.

منهجية الدراسة

اتبع الباحث الأسلوب الوصفي في التحليل عن طريق جمع البيانات والمعلومات والإحصائيات المتعلقة بموضوع الدراسة سواء من الكتب أو التقارير والدوريات والمؤتمرات العلمية ومن ثم وصفها وتحليلها واستخلاص المعلومات منها كما استخدم المنهج الاحصائي لاختيار أدوات القياس والتحقق من صحة الفروض باستخدام الأساليب الإحصائية واستنباط النتائج وتفسيرها.

نتائج الدراسة

١- توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين تفعيل الحوكمة البيئية في الجامعات وتحسين أداء تلك الجامعات.

٢- توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين تطبيق المؤسسات الجامعية مبادىء الحوكمة وضمان جودة التعليم العالي.

٣- توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين آليات الحوكمة البئية والرقابة على أداء الجامعات.

الاقتراحات والتوصيات

- يجب على الحكومة المصرية أن تضع إطاراً عاماً قانونياً واحداً لقطاعات التعليم العالي يغطي جميع الجامعات الحكومية، والمعاهد الفنية، والمؤسسات الخاصة (الهادفة للربح وغير الهادفة للربح).
- ينبغي أن يوفر هذا الإطار القانوني إنشاء إدارة جديدة بالمجلس الأعلى للتعليم العالي تتولى مسئولية توجيه المسار المقبل لنظام التعليم العالي وإتاحة الفرصة أمام المؤسسات الحكومية لكي تصبح منظمات أكثر استقلالية تتمتع بالإدارة الذاتية ووضع تعريف للمؤسسات الخاصة (غير الهادفة للربح).

- ينبغي أن يكون المجلس الأعلى للجامعات هو الهيئة صاحبة السلطة العليا في التخطيط والتنسيق وتقديم الخدمات والمعلومات في مجال التعليم العالي في مصر، ويجب أن يكون المجلس الأعلى الجديد للتعليم مسئول عن نطاق من المهام المتعلقة بتحقيق الاستجابة والاتساق والاستدامة في نظام التعليم العالي في مصر.
- ويجب أن تتضمن هذه المهام (التخطيط الاستراتيجي، وجمع المعلومات، وتحليلها، وإعداد التقارير المتعلقة بها، وتحديد مصادر التمويل، وخطة البعثات الخاصة بالجامعات الحكومية، ومجالات التدريب المشترك مع مراكز البحوث والتدريب بالخارج بما في ذلك المنح الدراسية والقروض المقدمة للطلاب وصناديق الاستثمار، وتقديم المشورة إلى الوزير بشأن إنشاء المؤسسات وفروع المؤسسات الجديدة وطرق التمويل المؤسسي، وما يتصل بذلك من إعداد التقارير المحاسبية).
- يجب أن تتضمن عضوية المجلس الأعلى للتعليم العالي أشخاصا لهم القدرة على تقديم مساهمات كبيرة في التعليم العالي من أصحاب الخبرة العلمية والعملية في مجالات الأعمال والصناعة، وممثلين عن الجامعات الحكومية والجامعات الخاصة، والمعاهد الفنية ، ومعاهد التدريب المهني، ومن الممكن أن يشارك بشكل غير رسمي عدد صغير من كبار المسئولين يكون لديهم خبرات مباشرة تتصل باستراتيجية التعليم العالي في مصر.
- تحمل القيادة الجامعية المسئولة عن كفاءة وفاعلية أداء رسالة المؤسسة وإعداد البرامج الأكاديمية في إطار من الجودة والمسئولية.
- ضرورة إصدار أنظمة وقوانين واضحة، وصارمة قابلة للتطبيق، خاصة فيما يتعلق بالإفصاح والشفافية والنزاهة.
- مراجعة أنظمة ومفاهيم الحوكمة ومدى تطبيقها، ونتائجها بصفة دورية وإعادة صياغة البنود البالية والتي عفا عليها الزمن ووضع أنظمة تتماشى مع وضع الجامعة ومتطلبات الطلبة والموظفين بوضوح.
- تكوين لجنة مختصة وفعالة للفحص والمراقبة الدائمة لتحديد مدى تطبيق مفاهيم الحوكمة في الجامعات.